الهيئة العامة للمنافسة
General Authority for Competition

إرشادات تعزيز المنافسة في توريد وبيع الزي المدرسي وما في حكمه

8002441222
SaudiGAC
GAC.GOV.SA

2024

المحتويات

م	العنوان	الصفحة
1	المقدمة	3
2	المصطلحات والتعريفات	3
3	الهدف من الإرشادات	4
4	الإطار النظامي	4
5	نطاق التطبيق	5
6	أبرز الممارسات المحظورة في نشاط توريد وتوزيع وبيع الزي المدرسي بموجب نظام المنافسة ولائحته التنفيذية	6
7	الالتزامات الواجب مراعاتها عند إقرار الزي المدرسي	7

مقدمة

في عام 2023م تلقّت الهيئة العامة للمنافسة عدداً من شكاوى أولياء أمور الطلاب ضد عددٍ من المدارس الأهلية والعالمية بالمملكة العربية السعودية، بشأن إجبارهم على شراء الزي المدرسي الخاص بالمدرسة من مورّدين حصريين تحددهم المدرسة.

ورصدت الهيئة قيام بعض المدارس بعقد اتفاقيات تصنيع وتوريد وبيع للزي المدرسي مع مورّدين حصريين مُدّداً زمنية تتراوح بين 5 و15 عاماً، ولا يخفى ما لهذه الاتفاقيات الحصرية طويلة الأمد من أثر في الحد من المنافسة بشكل كبير في نشاط توريد وتوزيع وبيع الزي المدرسي وتحميل أولياء الأمور أعباءً مالية كبيرة، بالإضافة إلى تقييد حريتهم في اختيار ما يناسبهم وفق عناصر الجودة والسعر.

وانطلاقاً من حرص الهيئة العامة للمنافسة على ضمان استمرار نشاط تصنيع وتوريد وبيع الزي المدرسي في قطاع التعليم دون الإضرار بالمنافسة العادلة، أعدّت الهيئة هذه الإرشادات لتكون دليلاً مرجعياً للمدارس والمنشآت العاملة في السوق المعني لتجنب الوقوع في الممارسات الضارّة بالمنافسة والمحظورة نظاماً، علاوة على أنها تساعد على توعية أولياء الأمور بحقوقهم النظامية عند إقرار المنشأة التعليمية آلية الشراء والحصول على الزي المدرسي وما في حكمه.

أولاً: المصطلحات والتعريفات:

مع مراعاة ما ورد في المادة الأولى من نظام المنافسة الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/75) وتاريخ 1440/6/29هـ، والمادة الأولى من لائحته التنفيذية الصادرة بقرار مجلس إدارة الهيئة العامة للمنافسة رقم (337) وتاريخ 1441/11/25هـ، يُقصد بالألفاظ والمصطلحات الآتية – أينما وردت في هذه الإرشادات- المعاني المبيّنة أمام كل منها ما لم يقتضِ السياق غير ذلك:

المصطلح	التعريف
الهيئة	الهيئة العامة للمنافسة.
النظام	نظام المنافسة.
المستهلك	الطالب أو ولي أمره أو المستفيد النهائي من الزي المدرسي.
الزي المدرسي	ما تقرره المنشأة التعليمية على طلابها أو طالباتها من لباس وما في حكمه.
الموزع	تاجر التجزئة الذي يستورد الزي المدرسي لإعادة بيعه للمستهلك من خلال البيع أو المتاجر.

المصطلح	التعريف
المصنع	المنشأة التي تقوم بتصنيع وحياكة وإنتاج الزي المدرسي أو ملحقاته.
منافذ البيع	المتاجر التي يباع فيها الزي المدرسي وما في حكمه لعملاء التجزئة أو الجملة.
السوق المعني	سوق ما بعد البيع الخاص بالمنشأة التعليمية.
المنشآت التعليمية	المدارس الحكومية والأهلية والعالمية وأيّ مراكز تعليمية خاصة تخضع لتنظيم وزارة التعليم.

ثانياً: الهدف من الإرشادات:

1. ضمان توافق الممارسات المتعلقة بتوريد وتوزيع وبيع الزي المدرسي مع أحكام نظام المنافسة ولائحته التنفيذية.
2. بيان الممارسات الضارّة والمقيدة للمنافسة في القطاع.

تجدر الإشارة إلى أن هذه الإرشادات لا تقتصر على الزي المدرسي فقط، بل تشمل الأدوات المدرسية كافة من حقائب ودفاتر وكراسات وغيرها من المنتجات التي يحتاج إليها الطالب ما دامت مطلوبة من المنشأة التعليمة وفق شكل محدد.

ثالثاً: الإطار النظامي:

استناداً إلى المادة (الثالثة) من تنظيم الهيئة العامة للمنافسة الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم (55) وتاريخ 1439/1/20هـ، تتولى الهيئة حماية وتشجيع المنافسة العادلة ومكافحة الممارسات الاحتكارية المخلّة بالمنافسة المشروعة، والمحافظة على البيئة التنافسية لقطاع الأعمال في إطار من العدالة والشفافية للسوق المحلية، وإصدار القواعد والإجراءات المنظمة لذلك، وللهيئة على وجه خاص إصدار القواعد والإجراءات الخاصة بمنع الممارسات الاحتكارية، ومكافحة ما يستجد منها.

رابعاً: نطاق التطبيق:

يُعَدّ الزي المدرسي وما في حكمه سوقاً خاصاً لما بعد البيع للمنشآت التعليمية، وهو سوق إلحاقي لتقديم خدمة التعليم، والممارسات الشائعة تُلزم الطلبة حال الانضمام إلى المنشأة التعليمية بارتداء الزي المدرسي المحدد من قِبل المدرسة فقط دون أيّ زي آخر. وحيث إن المنشآت التعليمية تُقرر وتحدد مواصفات الزي المدرسي وآلية وسياسة بيعه ومنافذ البيع الخاصة به؛ فهي (أي المدرسة) تتمتع بحصة 100% من السوق المعني، مما يشير إلى هيمنتها على سوق ما بعد البيع للخدمة التعليمية **(سوق توريد وتوزيع وبيع الزي المدرسي وما في حكمه الخاص بها)**، وتؤثر تبعاً لذلك وبشكل كبير في أسعار بيع الزي المدرسي وكمياته في السوق، الأمر الذي من شأنه تقليل المنافسة في سوق توريد وتوزيع وبيع الزي المدرسي والحد من حرية المستهلك في اختيار ما يناسبه وفق الجودة والسعر الذي يختاره.

ويحظر نظام المنافسة على المنشآت التي تتمتع بوضع مهيمن في السوق أيّ فعل من شأنه أن يؤدي إلى إساءة استغلال هذا الوضع، ومن ذلك:

- تحديد أسعار أو شروط إعادة بيع السلع أو الخدمات أو فرضها.
- تعليق بيع سلعة أو تقديم خدمة بشرط تحمُّل التزامات أو قبول سلع أو خدمات تكون بطبيعتها أو بموجب الاستخدام التجاري غير مرتبطة بالسلعة أو الخدمة محل التعاقد أو التعامل الأصلي.

أيضاً يحظر النظام الممارسات، ومنها الاتفاقيات أو العقود بين المنشآت إن كان الهدف منها أو الأثر المترتب عليها الإخلال بالمنافسة، وبخاصة ما يأتي:

- تحديد أو اقتراح أسعار السلع وبدل الخدمات وشروط البيع أو الشراء وما في حكمها.
- تحديد أحجام وأوزان أو كميات إنتاج السلع أو أداء الخدمات.
- الحد من حرية تدفق السلع والخدمات إلى الأسواق، أو إخراجها منها بصفة كلية أو جزئية، وذلك من خلال إخفائها، أو تخزينها دون وجه حق، أو الامتناع عن التعامل فيها.

ويمتد نطاق تطبيق هذه الإرشادات إلى جميع المنشآت التعليمية والمصنّعين والموزعين للزي المدرسي وملحقاته، وعلى الجهات العاملة في هذا النشاط الالتزام بما يرد فيها من إرشادات وتعليمات.

خامساً: أبرز الممارسات المحظورة في نشاط توريد وتوزيع وبيع الزي المدرسي وما في حكمه:

- **تعليق بيع سلعة أو تقديم خدمة بشرط تحمُّل التزامات أو قبول سلع أو خدمات تكون بطبيعتها، أو بموجب الاستخدام التجاري، غير مرتبطة بالسلعة أو الخدمة محل التعاقد أو التعامل الأصلي:**

تُقيّد هذه الممارسة حرية المستهلك في اختيار ما يناسبه عند شراء الزي المدرسي من خلال إلزامه بشراء أجزاء الزي المدرسي في شكل حزمة كاملة غير مجزأة، بالرغم من عدم حاجة الطالب إليها أو عدم رغبته فيها، ويحظر النظام على المنشأة التعليمية أو الموزع إلزام المستهلك بشراء قطع الزي المدرسي بشكل كامل أو ملحقاته مثل الزي الشتوي أو الرياضي.

مثال:

أن تشترط المنشأة التعليمية (أ) على أولياء الأمور شراء كامل الزي المدرسي من الموزع (ب) (القميص والبنطلون)، وعدم تمكين الطالب من شراء القميص أو البنطلون منفردَين بناءً على احتياجه الفعلي.

- **تحديد أسعار السلع والخدمات:**

يُعَدّ الاتفاق على تحديد أسعار بيع السلع والخدمات من محظورات نظام المنافسة؛ فقيام منشأة تعليمية - مثلاً -بتحديد سعر إعادة بيع الزي المدرسي الخاص بها داخل متاجر الموزعين، أو وضع حد أدنى لسعر بيعهم بدلاً من منحهم الحرية في تحديد السعر المناسب وفقاً لآليات العرض والطلب يُعَدّ فعلاً محظوراً وفقاً للفقرة الأولى من المادة الخامسة من نظام المنافسة التي حظرت الاتفاقيات والعقود بين المنشآت إذا كان الهدف منها أو الأثر المترتب عليها الإخلال بالمنافسة، ومن ذلك قيام المنشآت بتحديد أو اقتراح أسعار السلع وبدل الخدمات وشروط البيع أو الشراء وما في حكمها.

مثال:

إذا اتفقت المنشأة التعليمية (أ) مع الموزعين (ب – ج – د) على تصنيع أو توريد أو توزيع الزي المدرسي خارج أو داخل المدرسة، وحددت سعر إعادة بيعه، أو وضعت حداً أدنى لسعر البيع، فهي بهذا السلوك قد حدّت من قدرة الموزعين على المنافسة السعرية فيما بينهم، وخالفت نظام المنافسة.

- **بيع الزي المدرسي حصراً داخل المنشأة التعليمية أو الاتفاق مع مورّد حصري واحد لتوزيع الزي المدرسي:**

قيام منشأة تعليمية ببيع الزي المدرسي حصراً داخل مدارسها من شأنه إجبار أولياء الأمور على شرائه من مورّد محدد، ويُعَدّ هذا السلوك مقيداً لعمليات الإنتاج والتوزيع لهذا المنتج وحادّاً من قدرة الموزعين والمصنّعين العاملين في النشاط على المنافسة في السوق المعني، إضافة إلى أنه يسهم في تقييد رفاهية المستهلك واختياره لما يناسبه وفق عناصر الجودة والسعر. وتُعدّ هذه الممارسة من الممارسات المحظورة نظاماً وفقاً للفقرة (7) من المادة السادسة من نظام المنافسة.

- **اتفاق المنشأة التعليمية والموزع على حصرية توريد وتوزيع وبيع الزي المدرسي الخاص بها من خلال منافذ بيع الموزع فقط دون أيّ منافذ بيع أخرى.**

تُعَدّ هذه الممارسة مخالفة لتعميم معالي وزير التعليم رقم (38743779) وتاريخ 1438/05/18هـ لجميع إدارات التعليم المتضمن منع تقييد الطلاب والطالبات بمتجر محدد للحصول على الزي المدرسي الذي تحدده المدرسة منعاً للاحتكار في هذا المجال، ومخالفة كذلك لأحكام نظام المنافسة ولائحته التنفيذية، وللمدرسة تحديد مواصفات الزي ليكون متاحاً في كافة المتاجر وفق مواصفات عامة وبأسعار مناسبة.

مثال:

تعاقدت المنشأة التعليمية (أ) مع المصنع (ب) لتصنيع وتوريد الزي المدرسي الخاص بها، وألزمت طلابها بشرائه من خلال منافذ البيع داخل المنشأة التعليمية فقط دون السماح لهم بشراء الزي المدرسي من منافذ بيع أخرى، أو تعاقدت مع موزع حصري على تصنيع وتوريد وتوزيع الزي المدرسي الخاص بها، وألزمت أولياء الأمور بشرائه من منافذ بيع الموزع الحصري.

سادساً: الالتزامات الواجب مراعاتها عند إقرار الزي المدرسي:

يجب على المنشآت التعليمية والعاملين في النشاط تجنُّب الوقوع في أيٍّ من الممارسات المذكورة أعلاه أو أيّ ممارسات أخرى مخلّة بالمنافسة والالتزام بالآتي:

- عدم تمييز الزي المدرسي الخاص بتصاميم أو أشكال أو ألوان أو خطوط أو نقوش معقدة أو مركبة بطريقة لا تتيح توافره في أكثر من مصدر.
- توفير الزي المدرسي لدى أكثر من منفذ بيع، وترك الخيار للمستهلك للشراء وفق ما يناسبه من عناصر الجودة والسعر، وعدم قصر بيع الزي المدرسي داخل المدرسة فقط أو من خلال موزع حصري.
- الإعلان عن تفاصيل الزي المدرسي قبل بدء العام الدراسي بمدة كافية لا تقل عن (90) يوماً، وترك الخيار للمستهلك في شراء الزي من منفذ البيع المناسب له، وإتاحة الفرصة للمنشآت العاملة في سوق الزي المدرسي من إنتاجه وبيعه.
- عدم توجيه المستهلك أو حثه على شراء الزي المدرسي من منفذ بيع معيّن أو موزع محدد.
- إتاحة الخيار للمستهلك لشراء قطع الزي المدرسي مجزأة وكاملة، وعدم إجباره على شراء القطع كاملة ومربوطة.
- عدم تحديد أسعار البيع أو تحديد السعر الأدنى للبيع في منافذ بيع الموزعين.
- توفير شعار المدرسة بشكل مستقل وبسعر رمزي يمكّن المستهلك من حياكته على الزي لاحقاً إن تطلَّب الأمر.
- سماح المدرسة بالتعامل مع جميع المورّدين أو المصنّعين أو الموزعين العاملين في النشاط ما لم يكن هناك أسباب موضوعية لعدم التعامل مع المصنّع أو المورّد أو الموزع.
- عدم الاتفاق مع أيّ مصنّع أو مورّد أو موزع بشكل حصري.

* * *

هذه الإرشادات لا تُعدّ بديلاً لنظام المنافسة ولائحته التنفيذية وما تُصدِره الهيئة من قرارات وتعليمات

ولمزيد من المعلومات، يمكنكم زيارة موقعنا الإلكتروني

WWW.GAC.GOV.SA